

رصد الحق في السكن في محافظة الإسكندرية

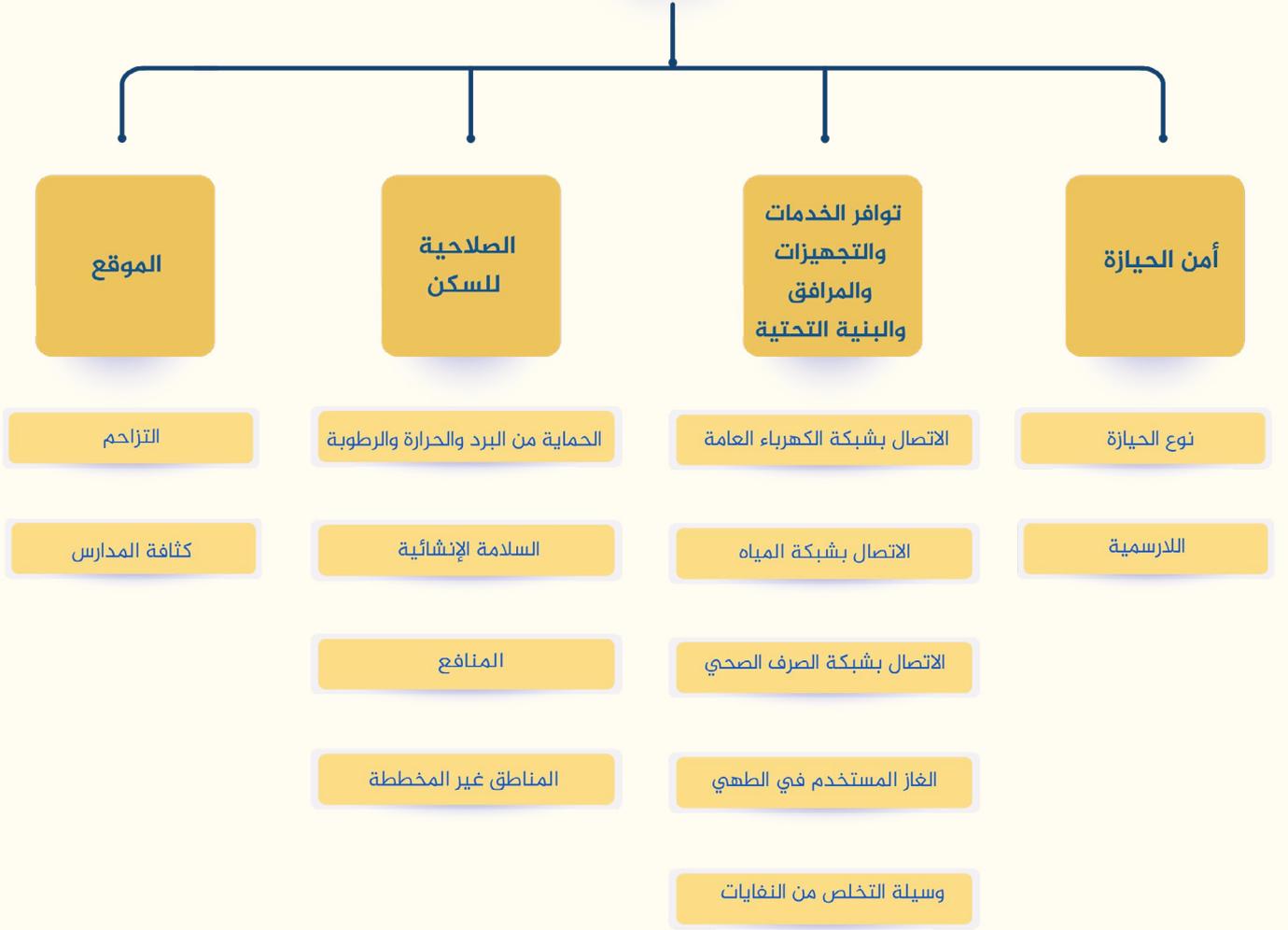
يكفل الدستور المصري للمواطنين "الحق في المسكن الملائم والآمن والصحي، بما يحفظ الكرامة الإنسانية ويحقق العدالة الاجتماعية". وتلتزم الدولة بوضع خطة وطنية للإسكان تراعى الخصوصية البيئية، وتكفل إسهام المبادرات الذاتية والتعاونية في تنفيذها، وتنظيم استخدام أراضي الدولة ومدنها بالمرافق الأساسية في إطار تخطيط عمراني شامل للمدن والقرى واستراتيجية لتوزيع السكان، بما يحقق الصالح العام وتحسين نوعية الحياة للمواطنين ويحفظ حقوق الأجيال القادمة.

كما تلتزم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لمواجهة مشكلة العشوائيات تشمل إعادة التخطيط وتوفير البنية الأساسية والمرافق، وتحسين نوعية الحياة والصحة العامة، كما تكفل توفير الموارد اللازمة للتنفيذ خلال مدة زمنية محددة.¹

وفقًا لتعريف لجنة المستوطنات البشرية فإن "المأوى الملائم يعني ... التمتع بالدرجة الملائمة من الخصوصية، والمساحة الكافية، والأمان الكافي، والإنارة والتهوية الكافيتين، والهيكل الأساسي الملائم، والموقع الملائم بالنسبة إلى أمكنة العمل والمرافق الأساسية- وكل ذلك بتكاليف معقولة". ويضع التعليق العام رقم 4 للجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية حدًا أدنى من المعايير يجب أن يستوفيهما السكن لكي يكون لائقًا؛ وهي: أمن الحيازة، وتوافر الخدمات والتجهيزات والمرافق والبنية التحتية، والقدرة على تحمل التكاليف، والصلاحية للسكن، وتيسير تلبية الاحتياجات، والموقع، والملاءمة من الناحية الثقافية.

في هذه الورقة، نرصد مدى تحقق 4 من هذه المعايير على مستوى الأقسام في محافظة الإسكندرية، مما يسمح برسم صورة عامة عن الظروف السكنية التي يعيشها السكان في كل قسم وما يفتقرون إليه، وأي الأبعاد في حاجة لتدخل الحكومة وتضمينها في خطط التنمية حتى يتسنى للمواطنين التمتع بحقهم الإنساني والدستوري في مسكن لائق.

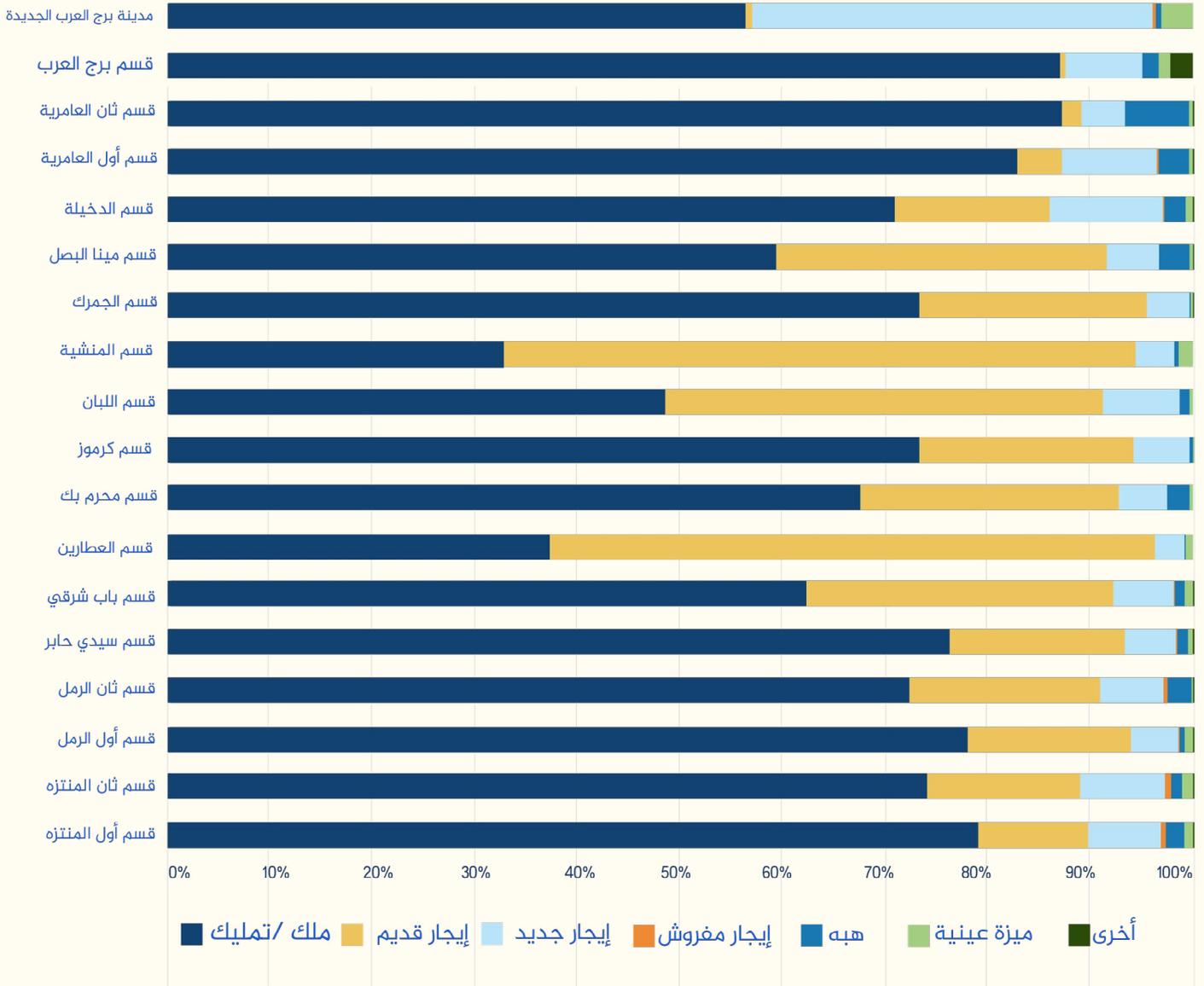
معايير السكن اللائق



1. الضمان القانوني لشغل المسكن:

"إن شغل المسكن يتخذ أشكالاً مختلفة منها الإيجار (العام والخاص)، والإسكان التعاوني، وشغل المسكن من قبل مالكة، والإسكان في حالات الطوارئ، والاستيطان غير الرسمي، بما في ذلك الاستيلاء على الأراضي أو العقارات. وبصرف النظر عن نوع شغل المسكن، ينبغي أن يتمتع كل شخص بدرجة من الأمن في شغل المسكن تكفل له الحماية القانونية من الإخلاء بالإكراه، ومن المضايقة، وغير ذلك من التهديدات. ولذلك، ينبغي للدول الأطراف أن تتخذ تدابير فورية ترمي إلى توفير الضمان القانوني لشغل المسكن بالنسبة إلى الأشخاص والأسر الذين يفتقرون حاليًا إلى هذه الحماية، وذلك من خلال تشاور حقيقي مع الأشخاص والجماعات المتأثرة."²

باستثناء بعض المناطق القديمة بالإسكندرية مثل المنشية واللبن والعطارين التي مازالت تتضمن نسبة كبيرة من الأسر المنتفعة من قانون الإيجار القديم، فإن نمط الحيازة السائد بالمحافظة هو التمليك.



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

فيصبح تمتع عموم النساء بحق أساسي كالسكن رهن بعلاقتهم بذويهم، مما يضطرهن أحياناً إلى تحمّل العنف المنزلي خشية التشرد، لذا لا يمكن القول بأن هذا المعيار ينطبق تقريباً على نصف السكان.³

لكن هل يعني التملك بالضرورة أمن الحيازة؟ وهل يمثل سند الملكية ضماناً كافياً من المضايقات أو التهديد بفقدان المأوى؟ في مصر، يمتلك الرجال ما يزيد عن 90% من الأصول العقارية. وتمتلك 5% فقط من النساء أو تتشارك ملكية أصل عقاري مع آخرين.

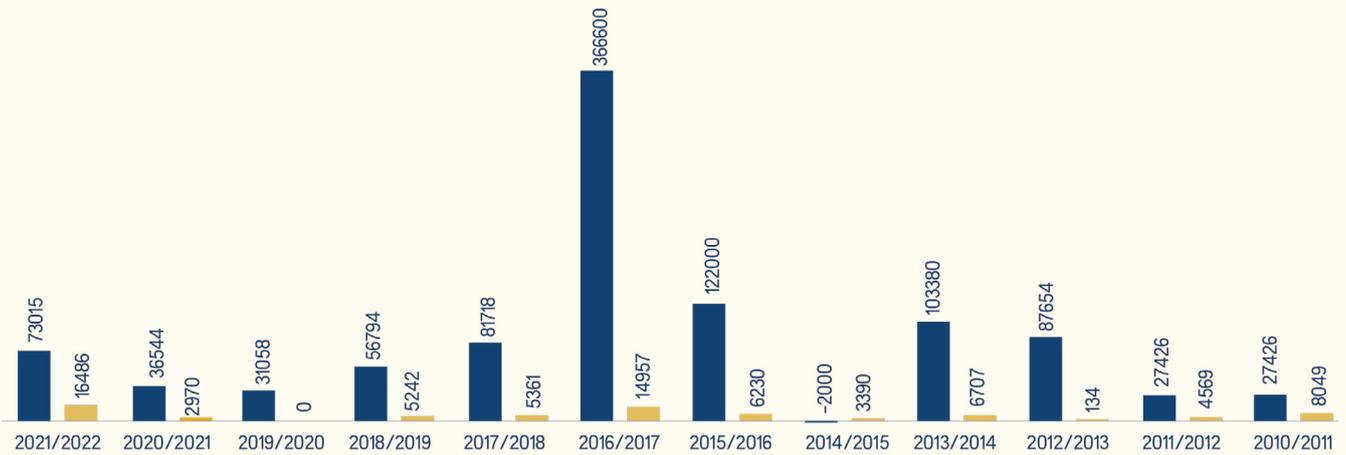
وبمقارنة الأرقام الرسمية في تقارير الشركة القابضة لكهرباء مصر الصادرة عن وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة مع الأرقام الواردة بنشرات الإسكان الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، يتبين لنا مدى استفحال الإسكان غير الرسمي بالإسكندرية وبالتالي عواقبه على أمن الحيازة.

فخلال الفترة من 2010/2011 وحتى 2021/2022، تجاوزت الزيادة في أعداد المشتركين بشركة الإسكندرية لتوزيع الكهرباء لغرض الاستهلاك المنزلي المليون مشترك، بينما بلغ إجمالي ما تم تنفيذه من وحدات سكنية بشكل رسمي خلال نفس الفترة 74095 وحدة فقط، مما يعني أنه تم إنشاء أكثر من 937 ألف وحدة سكنية بدون ترخيص خلال الـ12 عامًا الماضية.⁶

بالإضافة إلى استبعاد النساء من حيازة العقارات، فإن أحد أهم الأسباب التي تحول دون تمتع كثير من السكان بأمن الحيازة هي اللا رسمية. بحسب وزارة التنمية المحلية، بلغت مخالفات البناء التي تم حصرها بالإسكندرية خلال الفترة من يناير 2011 وحتى ديسمبر 2019 حوالي 132 ألف مخالفة.⁴

وينص القانون على إزالة المباني المخالفة التي شُيِّدت بدون ترخيص بالطريق الإداري على نفقة المالك وهو ما لم يحدث على نطاق واسع أبدًا في مصر خاصة إذا كانت المباني مأهولة بالسكان. ومع ذلك يوجد تهديد قائم بإمكانية حدوث ذلك أو خطر الإخلاء دون تعويض عادل أو التعرض لقطع الخدمات والمرافق.⁵

■ الزيادة في عدد المشتركين بشركة الإسكندرية لتوزيع الكهرباء (منزلي فقط) ■ عدد الوحدات السكنية المنفذة



المصدر: وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

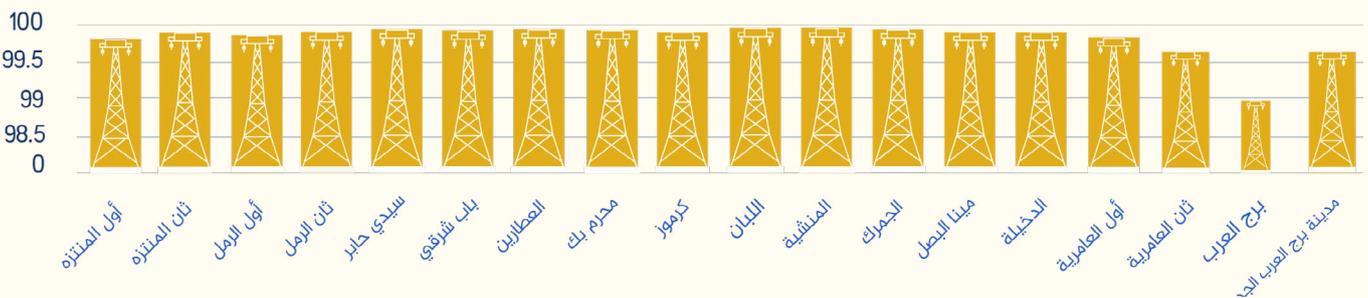
2. توفير الخدمات والمواد والمرافق والهياكل الأساسية:

"إن المسكن الملائم يجب أن تتوفر له بعض المرافق الأساسية اللازمة للصحة والأمن والراحة والتغذية. وينبغي أن تتاح لجميع المستفيدين من الحق في السكن الملائم إمكانية الحصول بشكل مستمر على الموارد الطبيعية والعامّة ومياه الشرب النظيفة، والطاقة لأغراض الطهي والتدفئة والإضاءة، ومرافق الإصحاح والغسل، ووسائل تخزين الأغذية، والتخلص من النفايات، وتصريف المياه، وخدمات الطوارئ."

الاتصال بشبكة الكهرباء العامة

باستثناء 1% من سكان مركز برج العرب، تكاد تتصل كافة الأسر في أقسام الإسكندرية بشبكة الكهرباء العامة، ولكن تتعدد طرق الاتصال بين عداد اسمي أو عداد كودي أو نظام الممارسة بحسب نوع الإسكان إذا كان رسمي أو غير رسمي. استُحدث نظام العداد الكودي في عام 2011 بهدف توصيل الكهرباء للعقارات المخالفة والعشوائية بشكل قانوني دون أن يكون التعاقد مع شركة الكهرباء سند لتقنين وضع تلك العقارات.⁷ ومنذ استحداث هذا النظام وحتى منتصف عام 2019، وصلت عدد العدادات الكودية المركبة على الشبكة بمحافظة الإسكندرية حوالى 524 ألف عداد،⁸ الكهرياء.

نسبة الأسر المتصلة شبكة الكهرباء العامة



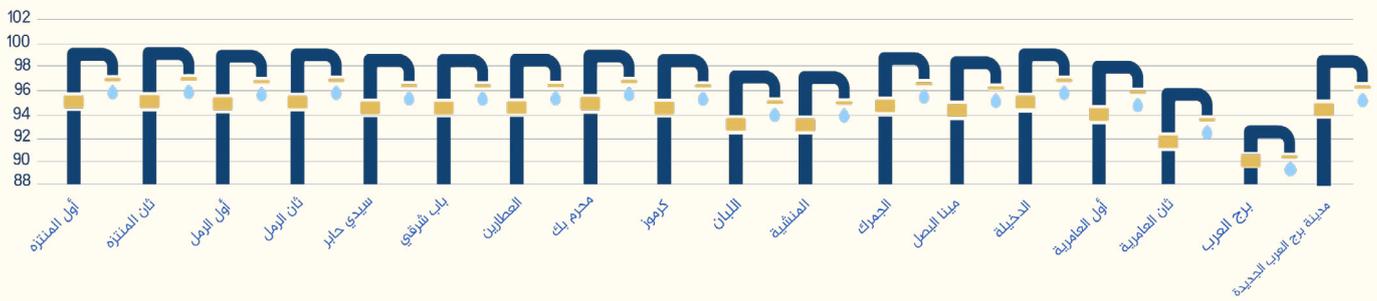
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

الاتصال بشبكة المياه

ولكن على عكس الكهرباء التي يتم فيها محاسبة العداد الكودي طبقًا لأسعار النشاط بنفس محاسبة العداد الاسمي، فإن الشريحة الأولى من مستهلكي المياه للاستخدام المنزلي وهي التي تستهلك من صفر إلى 10 م3 من المياه شهريًا تحاسب بفئة الشريحة الثانية مما يُعد تمييزًا ضد سكان العقارات المخالفة.¹⁰

تتصل قرابة 99% من الأسر في كافة أقسام محافظة الإسكندرية بشبكة مياه عامة. لكن هذه النسبة لا تنطبق على توافر المياه الجارية بالمسكن؛ حيث أن 7% و 4% من الأسر المقيمة بمركز برج العرب وقسم ثان العامرية على الترتيب لا تمتلك صنوبر مياه داخل المنزل. وتم تركيب عدادات مياه كودية مؤقتة أيضًا للمباني المخالفة،

نسبة الأسر التي تمتلك صنوبر داخل المنزل



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017

الاتصال بشبكة الصرف الصحي

ينطبق الوضع التمييزي المتعلق بخدمة المياه على خدمة الصرف الصحي أيضًا نظرًا لكون التعريفية التي يجب تحصيلها مقابل الاتصال المنزلي بالصرف الصحي المخدوم هي 75% من تعريفية المياه للاستهلاك المنزلي.

لا تتصل قرابة ثلث مباني الإسكندرية بمرافق الصرف الصحي.¹¹ ويسوء وضع بعض الأقسام عن أخرى؛ إذ يستخدم حوالي 86% و 41% و 26% من الأسر بأقسام برج العرب و ثان العامرية وأول العامرية على الترتيب بيارة صرف الترنش نتيجة حرمانهم من شبكة صرف صحي عامة، مما يجعلهم أكثر عرضة للإصابة بالأمراض.

نسبة الأسر المتصلة بشبكة الصرف الصحي

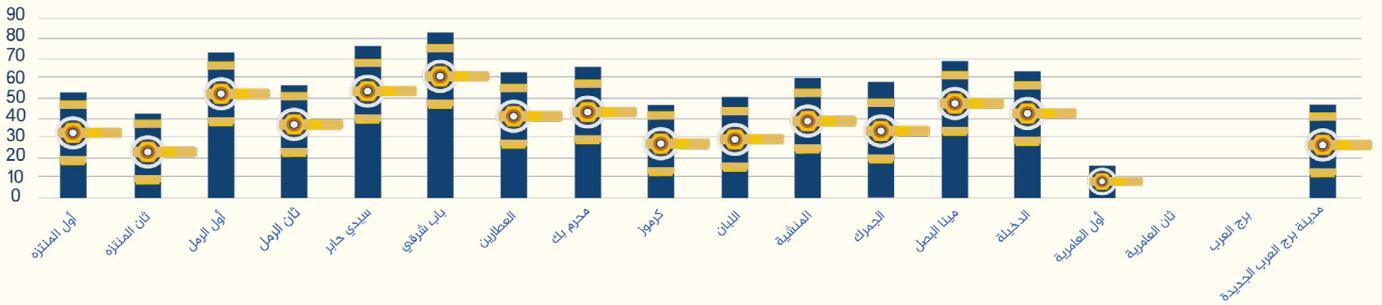


المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017

الغاز المستخدم في الطهي

في المجمل تعتمد الأسر في محافظة الإسكندرية على مصادر آمنة للطهي غاز طبيعي / أنبوبة بوتاجاز / كهرباء / طاقة شمسية، لكن تختلف التكلفة التي تتكبدها الأسرة باختلاف نوع الوقود المستخدم في الطهي. تدفع الأسرة التي تستخدم أنبوبة بوتاجاز ضعف قيمة ما تدفعه الأسر المتصلة بالغاز الطبيعي نظير نفس الكمية. إذ تستهلك الأسرة في المتوسط أسطوانتين من البوتاجاز شهريًا وتكافئ أسطوانة الغاز المنزلية 15 متر مكعب من الغاز الطبيعي ويبلغ سعرها في المستودع 75 جنيهًا؛ أي تدفع الأسرة 150 جنيهًا في الشهر مقابل 30 متر مكعب من الغاز. بينما يتم المحاسبة على الغاز الطبيعي للاستخدام المنزلي لاستهلاك الشريحة الأولى من صفر إلى 30 متر مكعب بجنيهين ونصف لكل متر مكعب؛ أي 75 جنيهًا في الشهر مقابل 30 متر مكعب من الغاز.¹² تتحمل تقريبًا كافة الأسر في مركز برج العرب وقسم ثان العامرية هذا الفارق في التسعير.

نسبة الأسر المتصلة بغاز طبيعي



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017

• وسيلة التخلص من النفايات

بسكان العقارات بموجب عقد مبرم بين المحافظة والشركة. ويحصل رسم شهري من الوحدات السكنية مقابل خدمات النظافة يتراوح من جنيهين إلى أربعين جنيهًا، وتحدد فئات الرسوم استرشادًا بمعدلات استهلاك الكهرباء.¹⁴

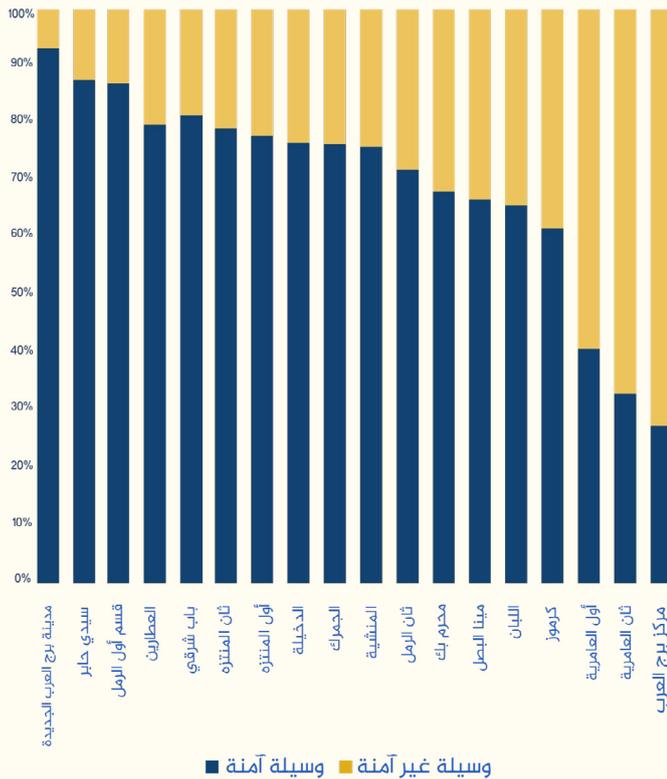
تتراكم ألفي طن من القمامة يوميًا بمحافظة الإسكندرية؛ إذ يتولد 6 آلاف طن من القمامة يوميًا على مستوى المحافظة، ويبلغ متوسط ما يتم جمعه منها 66.65¹³. وتتولى شركة نهضة مصر؛ وهي إحدى الشركات التابعة للشركة المقاولون العرب، جمع المخلفات الخاصة



أماكن التخلص من القمامة فى نطاق مجالس المدن والأحياء بمحافظة الإسكندرية عام 2022.

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، 2022

وسيلة التخلص من النفايات



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

تجمع الأسرة الواحدة بين طرق مختلفة للتخلص من القمامة بحسب الوسائل المتاحة أمامها؛ فمنها الآمنة عبر متعهد جمع القمامة أو إلقائها في صندوق القمامة أو استخدامها كسماد، ومنها غير الآمنة بالتخلص منها بحرقها أو دفنها في الأرض أو إلقائها في شارع أو ترعة أو مصرف. على سبيل المثال، فإن سكان الريف بمركز برج العرب يستخدمون الصالح من المخلفات كسماد، لكنهم يتخلصون من المخلفات التي لا يستطيعون تدويرها بطرق غير آمنة مثل حرقها أو إلقائها في الشارع.

"إن المسكن الملائم يجب أن يكون صالحًا للسكن من حيث توفير المساحة الكافية لساكنيه وحمايتهم من البرد والرطوبة والحر والمطر والرياح أو غير ذلك من العوامل التي تهدد الصحة، ومن المخاطر البيئية وناقلات الأمراض. كما يجب ضمان السلامة الجسدية لشاغلي المساكن. وتحت اللجنة الدول الأطراف على أن تطبق بصورة شاملة "المبادئ الصحية للسكن" التي أعدتها منظمة الصحة العالمية والتي تعتبر أن السكن يشكل العامل البيئي المرتبط على نحو أكثر تواترًا بالحالات المسببة للأمراض في تحليلات الوبائيات؛ أي أن السكن وظروف المعيشة غير الملائمة والمعيبة تكون بصورة دائمة مرتبطة بارتفاع معدلات الوفيات والإصابة بالأمراض."

. الحماية من البرد والحرارة والرطوبة

البيت هو المكان الذي نتقي فيه حرارة الصيف الشديدة والرطوبة ونحتمي به من العواصف. في مصر، تفتقر معظم المباني للعزل والتهوية الطبيعية والحلول الإنشائية للحماية من الشمس المباشرة كالمظلات. كما أنّ تخطيط المدينة وارتفاعات المباني تعيق تدفق الهواء وتخلق جيوب عزل حابسة للحرارة مما يزيد الإحساس بالحرارة ويضاعف تأثيرات الجزر الحرارية.

تفتقر الغالبية العظمى من سكان الإسكندرية إلى القدرة على اقتناء مكيف هواء أو تحمل كلفة فاتورة الكهرباء الناجمة عن استخدامه؛ حيث يمتلك 8.6% فقط من الأسر جهاز تكييف. ناهيك عن أن هذا الحل سيضاعف من مشكلات التلوث البيئي وارتفاع درجات الحرارة، وبالتالي زيادة عبء التلوث وموجات الحرارة على السكان غير القادرين.

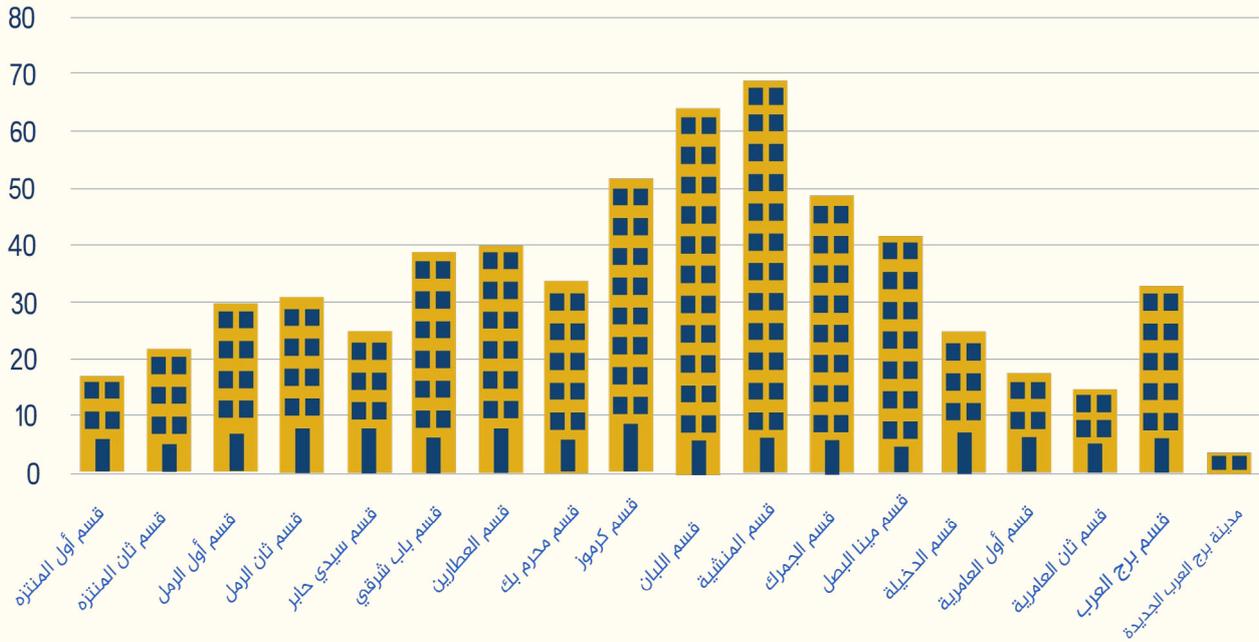
لجأت الحكومة المصرية في هذا الصيف إلى فصل التيار الكهربائي لتخفيف الأحمال. ضاعف تنفيذ هذا القرار من إحساس السكان بالحرارة مع غياب وسائل التهوية التي تعمل بالكهرباء (المروحة/ التكييف)، مما استرعى انتباهًا متزايدًا حول كيف أنّ المباني التي نسكنها تُعزز من هذه السخونة عوضًا عن أن تحميها منها.

تتسبب مواد التشييد والبناء الشائع استخدامها في مصر كالأسفلت في الشوارع والخرسانة والواجهات الزجاجية في المباني في إشعاع حراري حتى بعد غروب الشمس، وبالتالي استمرار استهلاك المزيد من الطاقة في التهوية والتبريد خلال الليل مع غياب الحرارة المباشرة للشمس.

ومع الآثار الحالية والمحتملة للتغير المناخي على مصر من هبوب عواصف رملية وترابية وزيادة موجات الحرارة وطول مدتها كذلك¹⁵، تتضح أهمية التركيز على البيئة المبنية.

تحتاج أكثر من نصف المباني في أقسام المنشية واللبن وكرموز إلى الترميم، وبالتالي يوجد خطر سقوط تلك المباني أو أجزاء منها مما يهدد حياة قاطنيها والمارة. في حصر أجريناه للمباني المنهارة في 7 أحياء بالإسكندرية، وجدنا أنه خلال عامين ونصف فقد 66 شخص حياتهم جراء تلك الانهيارات والتي كانت في معظمها لمباني قديمة صادر لها قرار هدم أو ترميم ولم ينفذ.¹⁶

نسبة إجمالي المباني في حاجة للترميم من إجمالي المباني في كل قسم



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

توفر المنافع بالمسكن

المطبخ

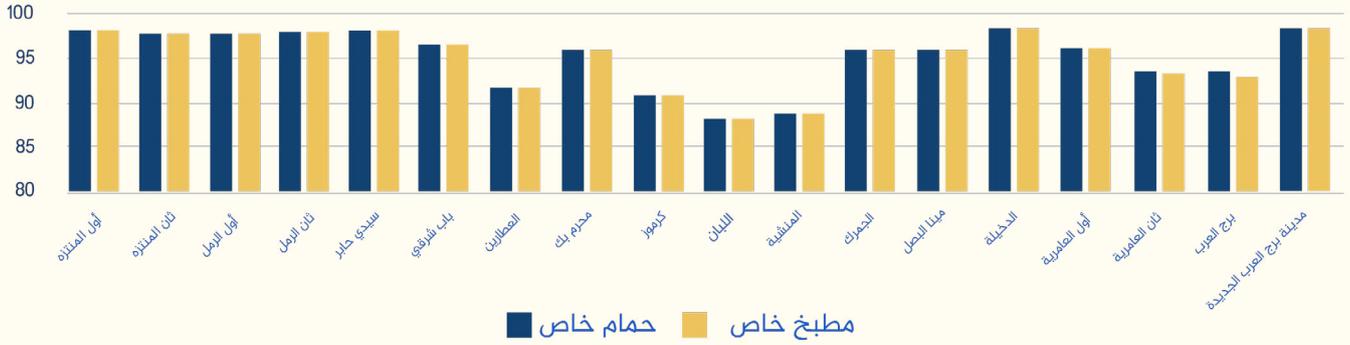
داخلي معتم لا توفر إضاءة أو تهوية طبيعية.¹⁸ وكننتيجة لتقسيم الأدوار الاجتماعية التي تضع على كاهل النساء القيام بالخدمات المنزلية ومنها قضاء ساعات يوميًا في المطبخ من أجل تجهيز الوجبات الأساسية، تعاني النساء من مخاطر صحية نتيجة غياب التهوية الداخلية وتصبحن أكثر عرضة لانبعاثات الطهي واستنشاق الأبخرة المتصاعدة والزيوت المحترقة، خاصة وأن أسلوب إعداد الطعام في مصر يعتمد بدرجة كبيرة على القلي أو الغليان.

تسهم ممارسات الطبخ غير الصحية في تلوث الهواء الداخلي، ومن ضمن هذه الممارسات التصميم السيئ للمطابخ والتهوية السيئة.¹⁷ فبسبب البناء المخالف بالإسكندرية الذي سبق توضيحه وعدم التزام المقاولين بكود البناء المصري واشتراطاته، نجد أن المطابخ في الأبنية الحديثة صغيرة المساحة ويتم تصميمها على مناوئ لا تسمح بتدفق الهواء مما يحرمها من نظام تهوية فعال بلا نوافذ أو شرفات تطل على مساحة مفتوحة ولكن فقط توجد نافذة صغيرة تطل على منور جيب

دورة المياه (الحمامات)

يستخدم قرابة 10% من سكان أقسام المنشية واللبان وكرموز والعطارين دورات مياه مشتركة. وتُظهر الدراسات العلمية أن دورات المياه المشتركة بإمكانها أن تصبح بؤر لانتشار الأمراض المعدية، فالأشخاص المعتمدون على هذه المرافق طوال الوقت معرضون بشدة لمخاطر صحية.¹⁹

توفر المنافع بالسكن



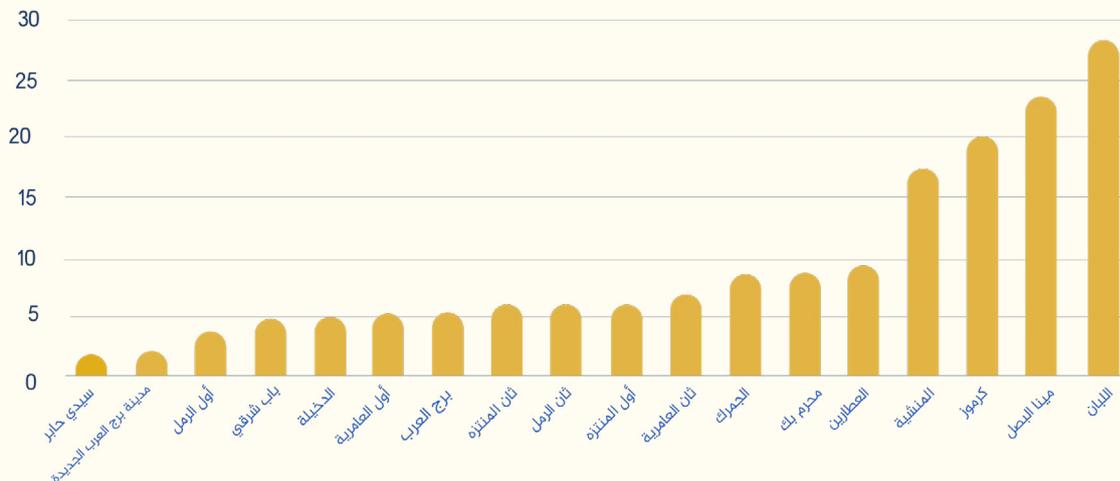
المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

التزام

يشير دليل صادر عن منظمة الصحة العالمية²⁰ إلى التأثيرات المرضية المحتملة للتزام، إذ يوجد رابط قوي بين زيادة مخاطر الإصابة بالنزلات المعوية والإسهال والسل وأمراض الجهاز التنفسي المعدية من جهة والتزام من جهة أخرى نتيجة لسهولة انتقال العدوى بين أفراد الأسرة، مثل صعوبة عزل المصابين خلال وباء كوفيد-19. بينما يقطن 3 أفراد مسكن بغرفة واحدة.

يعيش نحو 7.3% من الأسر بمحافظة الإسكندرية في حيز غير كافي، وتُعد الأسر في أقسام اللبان ومينا البصل وكرموز والمنشية هم الأكثر معاناة من التزام. يُسبب التزام توترات اجتماعية تؤدي إلى مشكلات أسرية. كما يؤثر ضيق المساحة وغياب الخصوصية على الصحة النفسية للأطفال وتطورهم الإدراكي والعقلي وتحصيلهم الدراسي.

نسبة الأسر التي تقطن مسكن بحجرة واحدة أو حجرتين



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تعداد 2017.

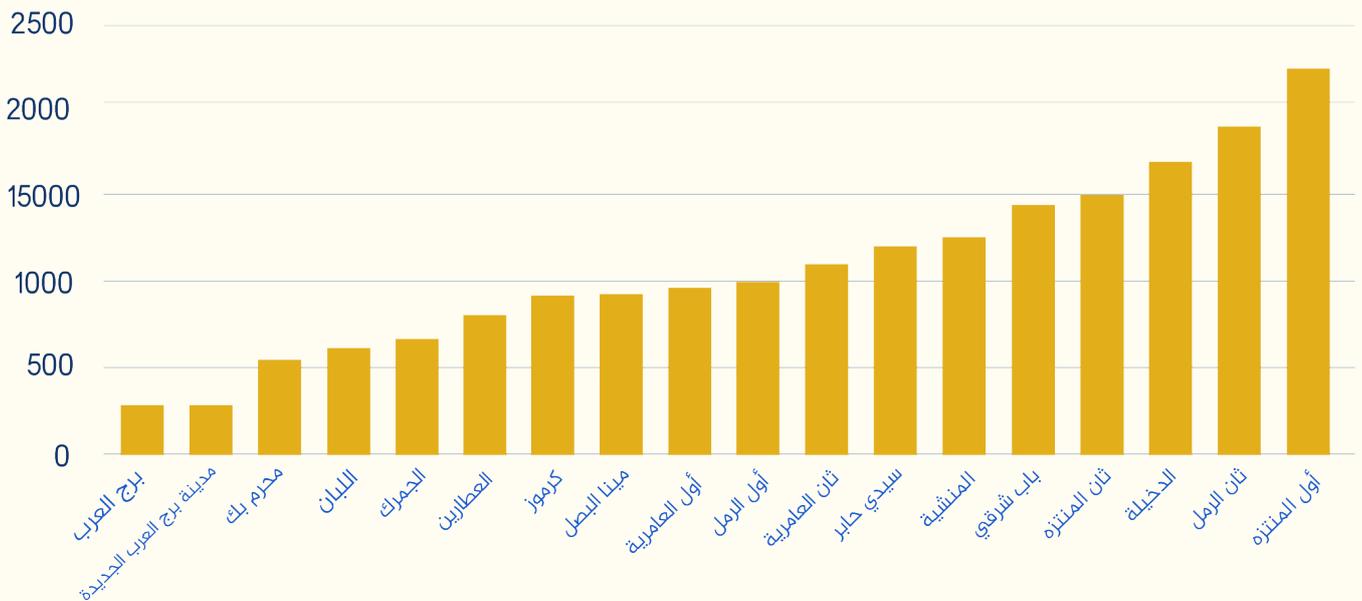
"إن السكن الملائم يجب أن يكون في موقع يتيح إمكانية الاستفادة من خيارات العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال وغير ذلك من المرافق الاجتماعية. وهذا ينطبق على السواء في المدن الكبيرة وفي المناطق الريفية؛ حيث يمكن للتكاليف- من حيث الوقت والمال- التي تترتب على التنقل بين المسكن وموقع العمل أن تفرض ضغوطًا مفرطة على ميزانيات الأسر الفقيرة. وبالمثل، فإن المساكن ينبغي ألاّ تبني في مواقع ملوثة أو في مواقع قريبة جدًا من مصادر التلوث التي تهدد حق السكان في الصحة."

المدارس .

تستأثر منطقة العامرية (تشمل أول وثان العامرية) والتي تبلغ كثافة الطلاب بمدارسها 1016 طالب لكل مدرسة بنسبة 45.4% من المدارس المزمع إنشاؤها؛ بينما يبلغ نصيب منطقة المنتزه (تشمل أول وثان المنتزه) وهي الأعلى كثافة للطلاب في مدارس المرحلة الأساسي 28%.

يُبين الشكل بالأسفل توزيع المدارس الحكومية للتعليم الأساسي قبل الجامعي (ابتدائي/ إعدادي/ ثانوي) على سكان الأقسام في سن المدرسة (6-18 سنة). نجد أن مدارس أقسام أول المنتزه و ثان الرمل والدخيلة و ثان المنتزه هي الأكثر ازدحامًا. تستهدف خطة التنمية لمحافظة الإسكندرية بناء 804 مدرسة حتى عام 2032.

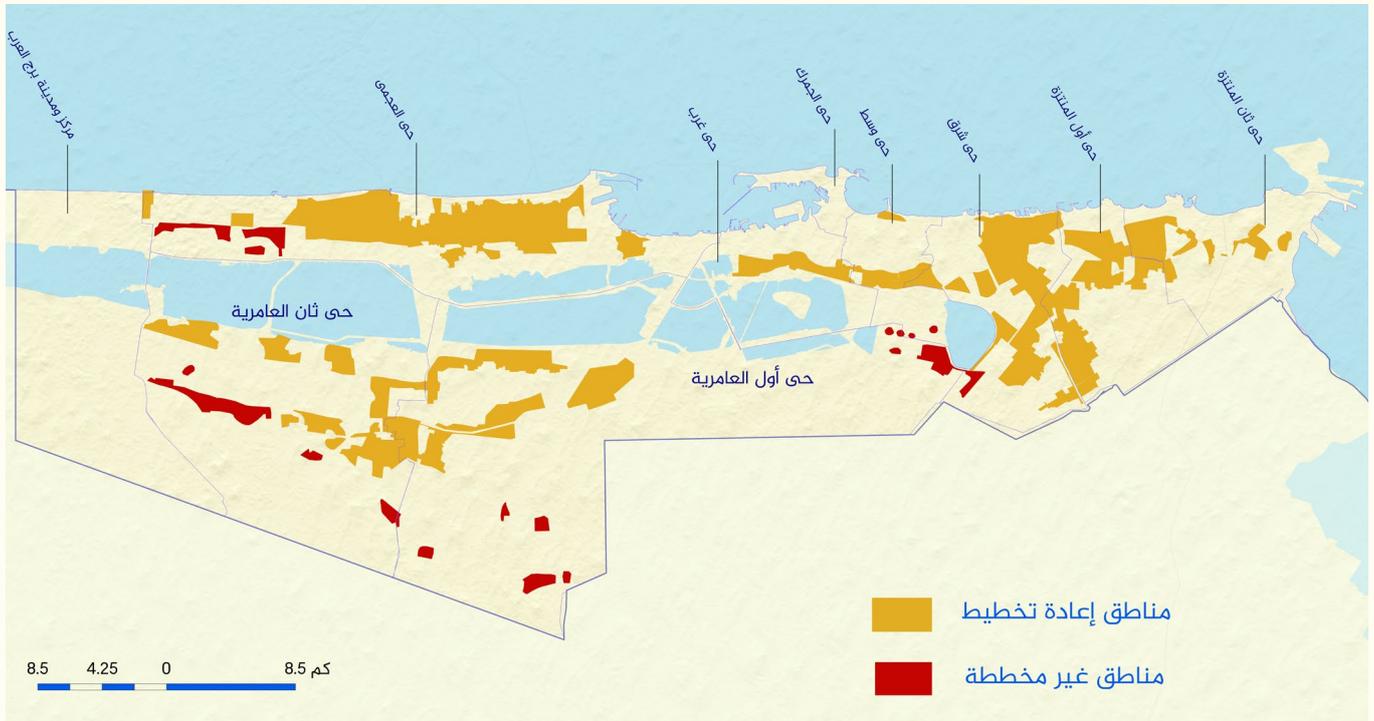
كثافة المدارس



المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ووزارة التربية والتعليم.

المناطق غير مخططة .

وفقاً لهيئة التخطيط العمراني، يعيش حوالي نصف سكان الإسكندرية في مناطق غير مخططة. تعاني تلك المناطق من ارتفاع كثافات المباني، وسوء حالة الطرق، وانخفاض مستوى الخدمات والبنية التحتية، وارتفاع الكثافة السكانية بها مقارنة بالمناطق المخططة المجاورة لها.²¹ وتتركز هذه المناطق غير المخططة في منطقتي المنتزه والعامرية. توضح الخريطة بالأسفل مناطق إعادة التخطيط والمناطق غير المخططة بمدينة الإسكندرية. وقام مركز الإنسان والمدينة بتصميم هذه الخريطة بناءً على المعلومات الخاصة بمناطق الاستعمالات الواردة بمشروع إعداد المخطط الاستراتيجي العام لمدينة الإسكندرية والذي تم إعداده من قبل الهيئة العامة للتخطيط العمراني بالاشتراك مع الإدارة العامة للتخطيط والتنمية العمرانية بالمحافظة، ووافق عليه رئيس مجلس الوزراء بتاريخ 20/12/2018.²²



خاتمة

إنّ أكثر من ثلث الوحدات السكنية بالإسكندرية غير مستغلة؛ فهي إما خالية أو مغلقة، وبالتالي لا يحتاج السكان إلى مزيد من البناء بقدر حاجتهم إلى وجود رغبة من الحكومة في ضبط سوق الإسكان وتنظيمه لصالح توفير سكن ملائم بسعر معقول، والعمل على تحسين الخدمات والمرافق الأساسية بحيث يصبح سهل الوصول إليها وميسورة التكلفة للجميع دون تمييز بالإضافة إلى ضرورة التوعية على المستوى الاجتماعي والتدخل على المستوى التشريعي لتمكين النساء من حياة السكن.

- 1- المادة 78، الدستور المصري، 2014.
- 2- جميع تعريفات أبعاد الحق في السكن اللائق الواردة في الورقة مقتبسة عن التعليق العام رقم 4.
- 3- البنك الدولي، 2020.
- 4- "محافظة الإسكندرية شهدت 132 ألف حالة بناء مخالف في عشر سنوات"، وزارة التنمية المحلية، 21/5/2020. متاح على: <https://www.mld.gov.eg/ar/news/details/8260>
- 5- لمعرفة المزيد عن البناء المخالف، يرجى مطالعة بحث "قانون التصالح بين البناء المخالف والأبعاد الاجتماعية"، <https://shorturl.at/zFKSZ>
- 6- لقياس الإسكان غير الرسمي، اعتمدنا على المنهجية الموضوعة من قبل مؤسسة 10 طوبة في مؤشر الحرمان العمراني، <https://10tooba.org/bedi/ar>
- 7- العداد الاسمي هو عداد يتعاقد مع شركة الكهرباء وتصدر الفاتورة باسم المشترك المتعاقد.
- العداد الكودي هو عداد بدون اسم ولا يوجد له تعاقد مع الشركة ولا يترتب عليه أية حقوق قانونية للمنتفع، ويكون تركيبه مؤقتًا لحين تحقق أي من الأمرين التاليين أيهما أقرب: إما توفيق الوضع القانوني للمبني وفقًا لقانون التصالح واستصدار شهادة بذلك من الجهة المختصة ويتم بناء على ذلك استبدال العداد الكودي بالعداد القانوني، أو تنفيذ قرار الإزالة الصادرة للمبني المخالف ويتم بناء على ذلك رفع العداد الكودي.
- نظام الممارسة يعد سرقة تيار طبقًا لأحكام اللائحة التجارية وهي تزيد عن كمية الإنارة المحسوبة بعدد مركب حيث يتم تقديرها طبقًا للأحمال المركبة والأسعار، بالإضافة إلى الغرامة التي يتم حسابها.
- 8- إنجازات شركة الاسكندرية لتوزيع الكهرباء، الهيئة العامة للاستعلامات، 17 يوليو 2019، <http://www.moere.gov.eg/cmp/index.html#page1>
- 9- تركيب 139 ألف عداد كهرباء كودي للعقارات المخالفة بالإسكندرية، 14 مايو 2023، <https://tinyurl.com/bdfumf37>
- 10- قرار وزير الإسكان والمرافق والمجمعات العمرانية رقم 377 لسنة 2016.
- 11- خطة المواطن الاستثمارية لعام 2022، وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية.
- 12- تسعير الغاز الطبيعي، جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز، <https://www.gasreg.org.eg/ar/natural-gas-pricing>
- 13- النشرة السنوية لإحصاءات خدمات المرافق العامة على مستوى مجالس المدن والأحياء عام 2022، الجهاز المركز للتعبة العامة والإحصاء.
- 14- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم 722 لسنة 2022 بإصدار اللائحة التنفيذية لقانون تنظيم إدارة المخلفات الصادر بالقانون رقم 202 لسنة 2020.
- 15- "Climate Risk Country Profile: Egypt", World Bank Group, 2021.
- 16- ورقة حقائق حصر لعقارات الإسكندرية المنهارة، الإنسان والمدينة للأبحاث الإنسانية والاجتماعية، 23/8/2023، <https://rb.gy/yt64f>
- 17- تلوث الهواء الداخلي: التخفيف من التعرض لانبعاثات الطهي في مطابخ المنازل ذات الدخل المنخفض المتوسط دليل لشاغلي المنازل وبناءة وأصحاب المنازل والمجالس المحلية، <https://www.eaaa.gov.eg/News/12750/Details>
- 18- اللائحة التنفيذية لقانون البناء الصادر بالقانون رقم 119 لسنة 2008.
- 19- An assessment of the health risks associated with shared sanitation: a case study of the community ablution blocks in Durban, South Africa, Springer Link, 10 February 2022, <https://link.springer.com/article/10.1007/s10661-022-09815-x>
- 20- "WHO Housing and Health Guidelines", World Health Organization, 23/11/2018, <https://www.who.int/publications/i/item/9789241550376>
- 21- المخطط الاستراتيجي العام لمدينة الاسكندرية 2032، هيئة التخطيط العمراني، 28 يوليو 2020.
- 22- <https://tinyurl.com/375yuw4z>